: https://doi.org/10.25130/tjfps.v3ipic4.227

TJFPS private issue

IRAQI Academic Scientific Journals

العراقية المجلات الاكاديمية العلمية

ISSN: 2663-9203 (Electronic)
ISSN: 2312-6639 (print)

Contents lists available at:
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/poiltic

Tikrit Journal For Political Science

Tikrit Journal For Political Science SINCE 2014

الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2014 (المعوقات والافاق)

Economic reform in Iraq after 2014 (obstacles and prospects)

Mohanad Hameed Mhaidi [a]
Anbar University / College of law and Political Science [a]

أ.م.د.مهند حميد مهيدي [a] *
جامعة الأنبار/ كلية القانون والعلوم السياسية [a]

Article info.

Article history:
- Received.20. Apr.2023
- Accepted. 6. May.2023
- Available online.30. Sep. 2023

Keywords:
- Iraqi economy
- Economic reform
- Oil rent
- Corruption
- ISIS

©2023. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The study deals with the difficulties facing the economic reform process in Iraq, in light of the economic and political challenges that the country faces, particularly since 2014, as a result of the dual crisis that afflicted the Iraqi economy, as a result of the dominance of ISIS gangs over a third of the area of Iraq, in addition to the sharp decline in oil prices.

The process of economic reform in Iraq faces many obstacles, foremost of which is the rentier nature of the Iraqi economy and the spread of corruption, in addition to the poor infrastructure and the decline in foreign investments.

In order to achieve effective economic reform in Iraq, comprehensive reform measures should be implemented aimed at improving economic conditions, improving infrastructure and attracting foreign investments, in addition to combating corruption and dealing with structural obstacles that impede the process of economic reform in Iraq. This requires enhancing transparency and improving financial and banking management, as well as strengthening the capacities of governmental and private institutions to participate in the economic reform process.

*Corresponding Author: Mohanad Hameed Mhaidi ,E-Mail: muhannadhamd84@uoanbar.edu.iq, Tel:009647831467696 , Affiliation: Anbar University / College of law and Political Science

معلومات البحث :

تواريخ البحث:
- الاستلام 20 نيسان/2023
- القبول : 6 حزيران/2023
- النشر المباشر: 30 ايلول/2023

الكلمات المفتاحية :
- الاقتصاد العراقي
- الإصلاح الاقتصادي
- الريع النفطي
- الفساد
- داعش

الخلاصة : تتناول الدراسة الصعوبات التي تواجه عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق، في ظل التحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها البلد وتحديداً منذ عام 2014، كنتيجة للأزمة المزدوجة التي عصفت بالاقتصاد العراقي، من جراء هيمنة "تنظيم داعش" على ثلث مساحة العراق، فضلاً عن الانخفاض الحاد في أسعار النفط.

أن عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق تواجه العديد من العقبات، يأتي في طليعتها الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وتفشي الفساد، فضلاً عن ضعف البنية التحتية وتراجع الاستثمارات الخارجية.

من أجل تحقيق إصلاح اقتصادي فعال في العراق، ينبغي تنفيذ إجراءات إصلاحية شاملة تستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية وتحسين البنية التحتية وجذب الاستثمارات الخارجية، بالإضافة إلى مكافحة الفساد والتعامل مع العقبات الهيكلية التي تعيق عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق. ويتطلب ذلك تعزيز الشفافية وتحسين الإدارة المالية والمصرفية، فضلاً عن تعزيز قدرات المؤسسات الحكومية والخاصة على المشاركة في عملية الإصلاح الاقتصادي.

المقدمة:

شكل عام 2014 نقطة مفصلية في تاريخ العراق بشكل عام وتاريخه الاقتصادي بشكل أكثر تحديدا، اذ شهد العراق انخفاضًا حادًا في أسعار النفط وتدهورًا اقتصاديًا وماليًا، لتبادر الحكومة العراقية آنذاك لإطلاق خطط اصلاحية اقتصادية متعددة الجوانب، الانها لم تسهم في تحقيق الإصلاح الاقتصادي المنشود كشأن الخطط السابقة، وبالتالي فإن التحديات الاقتصادية والمالية المتعددة التي تواجه العراق ما زالت قائمة، فالفساد وضعف البنية التحتية والاستثمارات الخارجية المحدودة، تجعل الاقتصاد العراقي احوج ما يكون الى إجراءات إصلاحية واسعة النطاق لتعزيز النمو وتحسين الوضع المالي للحكومة، بما في ذلك تعزيز البنية التحتية وتحسين بيئة الأعمال وتنويع مصادر الدخل.

أهمية البحث: تأتي أهمية الإصلاح الاقتصادي من حيث كونه بات يشكل ضرورة ملحة يفرضها الواقع الاقتصادي للعراق، حيث يمثل الاقتصاد العراقي الركيزة الأساسية للاستقرار والتنمية الشاملة في البلاد.

إشكالية البحث: يسعى البحث للإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الأثر الذي تمارسه برامج الإصلاح على الاقتصاد العراقي؟
- ماهي العقبات التي تعترض عملية الإصلاح الاقتصادي في العراق؟
- ما هو مستقبل برامج الإصلاح الاقتصادي؟

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية أساسية جوهرها: "ان مسيرة الاصلاح الاقتصادي منذ تبنيها عام 2004، فشلت في تحقيق الأهداف المرجوة ويعود ذلك الى طبيعة الاقتصاد العراقي المتعكز على القطاع النفطي".

المطلب الأول: برامج الإصلاح الاقتصادي المفهوم والنشأة

سيتم التعرض لمفاهيم برامج الإصلاح الاقتصادي وفقاً لتعريفات المختصين ومن ثم الانتقال لدراسة واقع الاقتصاد العراقي ضمن مرحلتين زمنيتين الأولى بعد عام 2003 والمرحلة الثانية بعد عام 2014.

اولاً: التعريف بالإصلاح الاقتصادي

تعد برامج الإصلاح الاقتصادي من أكثر القضايا إثارة للجدل من حيث أهدافها المرجوة ونتائجها المحققة وإجراءاتها وآلية تطبيقها سواء على المستوى الفردي أو على المستوى الدولي نتيجة لتبنيها من قبل أهم المنظمات الاقتصادية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي) ، ولتزايد عدد الدول التي تبنتها كلياً أو جزئياً والعدد المتزايد من الدول النامية التي تتجه إلى تبني هذه السياسات أو الاسترشاد بها لتصميم برامج إصلاح اقتصادي محلية بالإضافة إلى انعكاساتها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول التي تطبقها، وقد ارتبطت نشأتها ببداية تشكل أزمة المديونية الخارجية التي تعرضت لها الاقتصاد العراقي بعد 2003.

يُعرّف الإصلاح الاقتصادي من جوانب عديدة نظراً لما تشمله جوانب عمليات الإصلاح الاقتصادي حيث يعرف لغوياً بأن كلمة الإصلاح هي عكس الفساد يقال أصلح في عمله إي أتى بما هو صالح ونافع وأصلح الشيء إي أزال فساده والصلاح يعني الاستقامة والسلامة من العيب، لذا الإصلاح يعني تأسيساً على

المصطلح اللغوي إزالة الفساد أو الشوائب عن الشيء وتهذيبه ليصلح ويسلم ويكون منسقاً وكذلك يعني تعديل مفردات النسق الاقتصادي نحو الاتجاه الصحيح أو الأفضل أو المرغوب فيه) [1].

وعلى الصعيد الاقتصادي يعرف الاصلاح بأنه "عملية توجيه وموائمة للاقتصاد الوطني وفقاً لأهداف مستجدة وموضوعة سلفاً لتحقيق أو لتجنب الآثار السلبية المتولدة عن طريق عوامل داخلية مثل العجز في الموازنة العامة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم الخ ، وعوامل خارجية مثل عجز ميزان المدفوعات ارتفاع الديون الخارجية الخ" .[2]

وقد عرفت منظمة الأسكوا الإصلاح الاقتصادي بأنّه (فتح الأسواق المالية والرأسمالية أمام الاستثمارات الأجنبية وزيادة مصادر التمويل الخارجي وإدارة فعالة للاقتصاد الوطني من خلال الأدوات المالية والنقدية وإدارة صناديق الاستثمار وإعطاء دور للقطاع الخاص في الاستثمارات) .

وكذلك هو اعتماد نظام الاقتصاد المنفتح الذي يستند إلى آلية السوق وإعادة التوازن المستمر بين جانبي العرض والطلب داخلياً وخارجياً عن طريق حزمة من التدابير المالية والنقدية وأسعار الصرف من اجل تشجيع النمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية [3].

وكذلك تم تعريف الإصلاح الاقتصادي بأنه "مجموعة الإجراءات التي تهدف إلى إزالة التشوهات والاختلالات في الهيكل الاقتصادي وتحقيق أداءٍ اقتصادياً يتسم بالاستقرار والتوازن من أجل تحقيق الهدف النهائي من الإصلاح الاقتصادي وهو ارتفاع معدل النمو الاقتصادي".

وتأسيساً على كل ما تقدم يمكن القول بان إجراءات الإصلاح الاقتصادي تتلخص في كونها عملية واعية تتطلب إزالة العوائق والقيود المتعلقة بفلسفة وطبيعة النظام الاقتصادي وإعادة صياغة فلسفة جديدة تستلهم كل المتغيرات الاقتصادية وتوجيهها وفق أسس علمية وفنية لاستغلال ما هو متوفر و متاح من موارد اقتصادية .

---

[1] إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، دار الدعوة ، استانبول. 1989. ص305

[2] كريم عادل درويش ، مفهوم الإصلاح الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2008 ، ص1-4

[3] جميل حميد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي ، مجلة الإدارة والاقتصاد ، العدد (32) ، 2000، ص10

ولأجل ذلك يقتضي تحقيق الإصلاح الاقتصادي البدء بتطبيق سياسات التكييف الهيكلي التي تتمثل في حزمة من الإجراءات والسياسات الاقتصادية التي تسعى إلى (ضبط المتغيرات المؤثرة في النفقات والمدخرات والإنتاج للتوصل إلى وضع مقبول لميزان المدفوعات يمكن فيه تمويل أي عجز في الحساب الجاري عن طريق تدفقات رأس المال المعتاد)((1)) ويُعرَّف الاستقرار أو التثبيت الاقتصادي بأنهّ (تحقيق حالة التوازن بين العرض والطالب في الاقتصاد وتخفيض الضغوط التضخمية وتعزيز وضع ميزان المدفوعات وهذا يعني توازن الاقتصاد الكلي على المستويين الداخلي والخارجي)[2].

ويُعرَّف التكييف الهيكلي بأنه (إعادة توجيه السياسة الاقتصادية بشكل يضمن تحقيق علاقة ملائمة بين محدودية موارد الإنتاج وبين الاحتياجات العامة للمجتمع بحيث تضمن هذه العلاقة اقل قدر ممكن من التأثير على مستويات الأسعار وتؤدي إلى تحسن ملموس في ميزان المدفوعات) .[3]

ويمكن تعريف إعادة الهيكلة بأنهاً (إجراء التعديلات الاقتصادية اللازمة في بناء هيكل الاقتصاد القومي على نحوٍ يعظم من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية و الداخلية بمختلف أنواعها و أشكالها و ذلك بانتهاج الدولة المعنية لمجموعة متكاملة من أدوات السياسة الاقتصادية التي تستخدم لتحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية و يعبر عن تلك الأهداف في صورة قيم مستهدفة لمعدلات الأداء الاقتصادي سوءاً على المستوى الداخلي أو الخارجي) [3].

ويمكن صياغة تعريف شامل للإصلاح الاقتصادي بأنهّ (سياسات قائمة على الحدِّ من التدخل المباشر للحكومة في النشاط الاقتصادي وتعزيز دور قوى السوق وتوسيع مصادر التمويل الخارجي وإعطاء القطاع الخاص الدور الريادي في النشاط الاقتصادي وتقوية المنافسة في الأسواق إذ يمثل الهدف النهائي لبرامج الإصلاح الاقتصادي نحو زيادة الاعتماد على إلية السوق من أجل إطلاق عنان النمو الاقتصادي والذي سوف يساعد على تحقيق الهدف المحوري لعملية التنمية الاقتصادية للبلد .

---

[1] جون اودلينج، التكييف بمساعدة مالية من الصندوق، خبرة وتجارب 7 بلدان، التمويل والتنمية، المجلد 19 ،العدد 4 ديسمبر 1982، ص26.

[2] Marcelo selowsky. International monetary fund. Finance and development. 1987 . p11

[3] سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، دراسة تحليلية و تقييميه . مركز الإسكندرية للكتاب، 2000 . ص 12

ثانياً: واقع الإصلاح الاقتصادي في العراق

تم اعتماد مرحلتين مفصليتين في التعرض لواقع الاقتصاد العراقي، الأولى هي مرحلة 2003، ومن ثم الانتقال للمرحلة الثانية وهي مرحلة عام 2014، بغية إعطاء تصور شامل لما أعقب تلك المرحلتين.

ا. الاصلاح الاقتصادي بعد عام 2003 لغاية 2014

يتمتع العراق بسمات اقتصادية وسكانية وطبيعية فريدة من نوعها إذ وفرة المياه والأراضي الخصبة واليد العاملة الرخيصة، فضلاً عما يختزنه باطن الأرض من احتياطي نفطي هائل. كل ذلك كان من الممكن أن يجعل من هذا البلد قاعدة اقتصادية مهمة، غير إن الظروف الاستثنائية التي عصفت به، وتورطه بحروب داخلية وخارجية، بددت تلك الفرصة التاريخية التي تنامت مع مطلع سبعينات القرن العشرين بعد تصحيح أسعار النفط، وبات العراق اليوم واحداً من أكثر البلدان تأخراً في ميادين التنمية والبناء الأمر الذي يتطلب التشخيص الدقيق للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها أملا في وضع الحلول اللازمة لحل تلك المشكلات.

لقد ظهرت البوادر الأولى للإصلاح العراقي بعد عام 2003 في النظم السياسية الغربية ، ومن المعلوم إن الإصلاح الاقتصادي ارتبط بالنظام الرأسمالي الذي ينفذ آليات اقتصاد السوق ، فبعد الحرب العالمية الثانية وما رافقها من دمار ساد العالم في نظاميين اقتصاديين يختلف كل منهما من ناحية الآليات والبرامج والسلوكيات، فقد سار العالم الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بنهج النظام الرأسمالي الذي وضع أسسه وقواعده أدم سمث، أما المعسكر الثاني وهو المعسكر الاشتراكي الذي ينفي وجود إصلاحات سياسية في نظم الحكم فقد وضع قواعد النظام الاشتراكي واقتصاد يتم تنظيمه عبر آلية التخطيط المركزي التي عصفت باقتصاديات الدول النامية آثارها الكبيرة على مجمل الاقتصاد العالمي[1] ، ان تداعيات ازمة المديونية في الدول النامية قد اثمرت عن نهج مبادئ الاصلاح الاقتصادي المدعوم من قبل المنظمات الاقتصادية الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) التي بدورهما يتم وضع شروط الاصلاح الاقتصادي مقابل تقديم المنح المالية الى الدول التي يجري فيها الاصلاح الاقتصادي.

بعد التحول السياسي والاقتصادي في العراق بعد العام 2003 شهد العراق تحولات ايجابية انعكست على طبيعة الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العراق ، وكان ايمان الشعب العراقي بان عملية

[1] الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال لاقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد،2008، ص23.

الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق سوف تنعكس ايجابياً على القطاعات الاقتصادية في العراق ومن ثم تغيير الواقع السياسي ودعم العملية السياسية الديمقراطية في العراق مع بروز الدور الامريكي في التأثير فيها والتي على أثرها عقد العراق اتفاقية امنية مع الامم المتحدة ، كما شهد العراق ومن خلال إدارة الدولة تناقضات ومشاكل عديدة وازمات لم يستطيع القادة السياسيين من ايجاد الحلول لها.

2.الاصلاح الاقتصادي في العراق بعد عام 2014

شكل العام 2014 وما تلاه ولادة ازمتين، تجسدت الأولى بظهور التنظيم الإرهابي (داعش) وهيمنته على مساحات شاسعة من البلد فضلاً عن الازمة الثانية التي كانت نتيجة للأولى المتمثلة بالهبوط الحاد بأسعار النفط، لتسمى لاحقاً بالأزمة المزدوجة التي اخذت تلقي بظلالها على مجمل الأوضاع العامة في البلد (السياسية والاقتصادية والاجتماعية).

انعكس تلك الازمات على هيكل الموازنة العامة للبلد كنتيجة للانخفاض الحاد في أسعار النفط الخام، لتلقي بتبعاتها على الإيرادات العامة التي اخذت بالانخفاض من 97.478 مليار دولار للعام 2013 الى 45مليار دولار عام 2016، حتى وصل الحال لعدم وجود موازنة عامة للبلد في هذا العام 2014، ليقود الى انكماش في النمو الاقتصادي وكما يوضح الجدول رقم (1).

جدول (1) الهيكل المالي للموازنة العامة للعراق للمدة(2013–2020)

السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الإيرادات النفطية	92.902	81.624	58.051	37.199	54.682	64.300	78.117	89.185
الإيرادات الأخرى	4.576	8.902	2.912	8.523	10.306	12.069	9.857	11.236
الإيرادات العامة	97.478	90.526	57.291	45.722	64.988	76.369	87.974	100.421
النفقات العامة	102.167	94.437	69.591	61.824	63.437	86.798	110.923	153.488
العجز/الفائض	(4.689)	(6.792)	(8.628)	(10.639)	1.551	(10.429)	(22.949)	(53.067)

المصدر: هاني مالك العسكري، الاقتصاد العراقي والأزمات المزدوجة للمدة(2014–2020) تداعيات التأثير ومقاربات التغيير، مجلة اقتصاديات الاعمال العدد الخاص ج2 أيلول/2021،ص336.

ويبين الجدول رقم (1) مدى الاعتمادية المفرطة للاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية، حتى أضحت الإيرادات المتحققة من تصدير النفط الخام المحرك الأساس للاقتصاد العراقي، وان درجة الاعتمادية هذه انعكست سلباً على مجمل الاقتصاد العراقي.

قاد ارتفاع تكاليف الانفاق الحكومي على الحرب على تنظيم داعش الى اختلال في الموازنة العامة للدولة وليصل معدل العجز فيها الى 10.639 مليار دولار عام 2016.

كما تأثر النمو الاقتصادي في العراق بشكل كبير متاثراً بدخول تنظيم داعش وتزايد العنف والصراعات الداخلية في البلاد، فوفقاً للبنك الدولي، فإن النمو الاقتصادي الحقيقي للعراق تراجع من 10.2٪ في عام 2012 إلى −0.7٪ في عام 2014، ومن ثم إلى −2.1٪ في عام 2016[1]. وتزايدت معدلات البطالة بشكل كبير بسبب النزاع الداخلي وتفاقم الأوضاع الاقتصادية. ووفقاً لبيانات منظمة العمل الدولية، بلغ معدل البطالة في العراق 8.7٪ في عام 2012، وارتفع إلى 11٪ في عام 2014. كذلك ارتفع معدل التضخم السنوي من 1.3٪ في عام 2013 إلى 2.3٪ في عام 2014، ومن ثم إلى 2.8٪ في عام 2015[2].

المطلب الثاني: معوقات الإصلاح الاقتصادي

ان مسيرة الإصلاح الاقتصادي في العراق منذ 2004 وحتى كتابة هذه السطور محفوفة بجملة من المعوقات التي لطالما شكلة قيداً على عمل أي توجهات إصلاحية وسنذكر أهم هذه المعوقات :

اولاً: المعوقات السياسية

1.المحاصصة: أنتج التغيير السياسي بعد عام 2003 واقعاً جديداً تجلى من خلال تعميق حالة الانقسام اذ عد نظام المحاصصة واحداً من بين اهم العقبات الرئيسة التي تقف في طريق تحقيق الإصلاح، كونه فتح المجال واسعاً اما هيمنة الأحزاب السياسية التي تسعى الى تغليب مصالحها الخاصة على حساب المصلحة العامة، اضافةً الى افرازات هذا النظام على الهوية الوطنية العراقية التي اخذت بالتراجع في مقابل تصاعد الهويات الفرعية. وتعني المحاصصة السياسية توزيع المناصب الحكومية والتعيينات على أساس الولاء السياسي وليس على أساس الكفاءة والخبرة، مما يؤدي إلى إهدار الموارد الحكومية وتضييع الفرص الاستثمارية وتقليل فرص العمل للشباب المؤهل. يضاف الى ذلك كان للمحاصصة اثر واضح في تشويه مناخ الاستثمار في البلاد وترهيب المستثمرين الأجانب والمحليين، مما انعكس سلباً على تدفق رؤوس

[1] Abdulwahab Mohammed Jawad AL.musawi, Corruption and Its Economic and Social Impacts on Iraq's Economy Developmental Reality, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 8, Issue 11, 2019,p.300.

[2] البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي عن دور السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي في إدارة التضخم لعام 2018، ص1.

الأموال والاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلاد، ويقلل من فرص نمو القطاع الخاص وتحسين المناخ الاقتصادي في العراق[1].

2.الفساد: يمثل الفساد معوقاً مفصلياً من معوقات الإصلاح الاقتصادي في العراق، وهنا يجب التمييز بين الفساد عندما يكون جزءاً من سياسة منهجية تتبعها الدولة وعندما يكون تعبيراً عن فشل الدولة في إدارة اقتصادها وكلا الشكلين تجسد على الساحة العراقية إلا إن الثاني اخذ يضرب اطنابه في جذور المجتمع والدولة عندما توالت الحروب على العراق وتعمق أكثر خلال العقوبات الدولية التي أدخلته حيز المقبولية الاجتماعية ، فحالات الفساد والرشوة واستغلال المنصب العام بدت وكأنها ضمن سياق العرف طالما إن النظام السياسي لم يكن يلبي أدنى الاحتياجات الأساسية للمجتمع. ويزداد الأمر سوءاً عند التطرق الى الفساد البنيوي المرافق لأقتصاد الدولة العراقية[2].

كما ان الفساد يؤدي إلى خفض الانتاجية ومعدل النمو ويحجم مستوى الاستثمار ويحد من المنافسة ويزيد من الانفاق الحكومي، ويقع العراق ضمن الدول الأكثر فساداً في العالم وفقاً لمؤشر مدركات الفساد العالمي، اذ احتلّ المرتبة 157من بين 180 بلداً، ب23 نقطة كمعدل حافظ عليه العراق من العام 2017، في التقرير الصادر عن منظّمة الشفافية الدولية عام 2022[3]. فالفساد في العراق يمثل في حقيقة الامر صراعاً بين الفرقاء السياسيين وقوى السلطة والنفوذ على تقاسم مقدرات البلد، حتى تحول بمرور الوقت الى شبكة معقدة، كونه لا يقف عند حدود شخصيات ذي مناصب عليا في الدولة، وإنما يمتدّ ليشمل "مافيات" سياسية، وشخصيات خارجة عن التوصيف السياسي والطبقات الاجتماعية، تعمل على وفق علاقات شخصية مع شخصيات حكومية أو حزبية متنفّذه.

ثانياً: المعوقات الاقتصادية تشكل المعوقات الاقتصادية معرقلاً اساسياً لاي توجهات إصلاحية وسنركز هنا على اهم هذه المعوقات:

---

[1]. سعدي إبراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية ، العدد 39، 2019،ص381.

[2] موسى فرج، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، دار امل الجديدة، ط1، دمشق،2014، ص172.

[3] Corruption Perceptions Index ,at: https://www.transparency.org/en/cpi/2022.

1: ريعية الاقتصاد

لطالما شكل الطابع الريعي للاقتصاد العراقي قيداً على اداءه وذلك بحكم الاعتمادية شبه الكاملة على القطاع النفطي وارتفاع نسبة مساهمته في موازنة الدولة التي وصلت لحد 94%.

قادت الاعتمادية المفرطة للاقتصاد العراقيّ على الريع النفطي، الى اندماج السلطتين الاقتصادية والسياسية وتركيزها في أيدي الأحزاب السلطويّة وشخصياتها وزعامتها، ومن ثمَّ أصبحت وظيفة الحكومات المتعاقبة تتلخص في مهمتَين: **الأولى** تعظيم موارد الأحزاب وزعامتها السياسية وضمان هيمنتها على موارد الدولة ونشاطاتها الاقتصادية. **والثانية**، توسيع دائرة زبائنها السياسيين من خلال التعيينات في دوائر الدولة، فهم بالنتيجة رعايا وأصوات انتخابية تابعون لهذا الحزب السياسي أو ذاك، وليسوا مواطنين تضمن الدولة توفير فرص العمل لهم[1].

ولعل ما افرزه عام 2014 من تداعيات بالغة الخطورة تجسدت في انخفاض أسعار النفط العالمية الى ما دون ال 50 دولار للبرميل، الا دليل واضح على ذلك ليؤشر بانخفاضه الى تنامي مخاطر الاعتماد المتزايد على النفط، في ظل عجز العراق عن استثمار عائداته النفطية بالصورة الصحيحة، وتوجيهها صوب الانفاق الاستهلاكي[2].

2: تخلف القطاعات الإنتاجية

أدى التعكز على القطاع النفطي الى غياب تنوع الإنتاج في الاقتصاد العراقي، مما انعكس على أداء القطاعات الإنتاجية وتحديداً القطاع الصناعي والذي شهد بدوره تراجعاً كبيراً في الإنتاج، نتيجة لتعرض المصانع والمنشأت الى عمليات السلب والنهب والتدمير بفعل اضطراب الوضع الأمني منذ 2003 وحتى كتابة هذه السطور، وبنظرة عامة على المنشآت الصناعية في العراق العامة منها والخاصة يتضح لنا انها

[1] فرحان محمد حسن، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الرابع عشر، العدد 1، 2017، ص138.

[2] لورنس يحيى صالح وعقيل مكي كاظم، ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ، السنة 39 ، العدد 108، 2016، ص18.

اما متوقفة عن الإنتاج او انها ذات إنتاجية واطئة لا تسد الحاجة المحلية للسوق[1]، حتى باتت تشكل عبئاً على الموازنة العامة للدولة.

3.المديونية الخارجية: تعد المديونية الخارجية من بين اكثر التحديات التي تجابه الإصلاح الاقتصادي، وتلجا الدولة إلى الاستدانة من الخارج نتيجةً لعدم كفاية الإيرادات لتغطية النفقات أو نتيجة لعجز الصادرات عن تمويل الواردات، وتنفرد المديونية التي شهدها العراق بأنها لم تكن بهدف تمويل المشاريع التنموية بل كانت تصب في صالح عسكرة الاقتصاد وما تطلبته من زيادة في الاحتياجات المالية، كما حدث عام 2014 عقب دخول العراق في مأزق مالي كبير بعد تراجع أسعار النفط الامر الذي دفع الحكومة العراقية الى الاستدانة المالية لسد العجز في الموازنة السنوية نتيجة للأعباء المترتبة على محاربة تنظيم داعش بعد سيطرته على مناطق واسعه من البلاد[2].

وتكمن عقبة الديون في كون الشق الاكبر منها يذهب باتجاه دعم الموازنة للأغراض التشغيلية مما ستشكل مستقبلا قيداً كبيراً على قدرة الاقتصاد العراقي في تحقيق التنمية والتطور بسبب الاستحقاقات الكبيرة مستقبلا لأقساط خدمة الدين التي يتوجب على العراق دفعها على حساب تنمية اقتصاده المحلي[3].

كل هذه المعوقات وغيرها العديد كارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض النمو الاقتصادي والفجوة الاستثمارية شكلت قيداً امام تحقيق الإصلاح المنشود منذ عام 2003 وصولاً الى وقتنا الحالي وبالتالي فان أي محاولة للإصلاح الاقتصادي تستلزم قبل كل شيء توفر الرغبة الحقيقية ببلوغ الإصلاح.

---

[1] ناجي ساري فارس، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 36 حزيران 2018، ص113.

[2] احمد عمر الراوي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 27، مجلد 11، 2019، ص8.

[3] ديانا هاشم جاسم، تطور مسار الدّين في العراق وفقاً للأداء الاقتصادي الحالي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2022، ص 8.

المطلب الثالث: مستقبل برامج الإصلاح الاقتصادي في العراق

بعد التطرق لبدايات الإصلاح الاقتصادي وتطوره ومن ثم التعريج على المعوقات التي تكتنفه فأنه من الواجب التعرض لتقييم تجربة الاصلاح الاقتصادي في العراق ومن ثم تناول الجوانب المستقبلية للإصلاح في ظل التطورات الراهنة.

اولاً تقييم برامج الإصلاح الاقتصادي

ان تجربة الإصلاح الاقتصادي في العراق بعد 2003 كانت تحت ظروف استثنائية، حيث تعرض البلد للحرب والاحتلال وتأثر بعد ذلك بالفساد والصراعات السياسية والأمنية. لذلك، يمكن أن يكون من الصعب تقديم تقييم شامل لتلك التجربة.

وتبعاً لذلك فان اي عملية إصلاح اقتصادي في العراق حتى يكتب لها النجاح تتطلب أولاً وقبل كل شيء استعادة الاستقرار الأمني والسياسي والاجتماعي للبلاد فبدون تحقيق هذا الأمر سيكون من الصعب، بل من المستحيل، تنفيذ برنامج إصلاحي متكامل يهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وفق نظم وبرامج محددة. وبنظرة فاحصة لمسيرة الإصلاح الاقتصادي للعراق ومنذ العام 2003 ندرك جلياً ان الإصلاح لم يكن سوى شعار يرفع ضمن كل برنامج حكومي جديد لكسب المزيد من التأييد ولكنه سرعان ما يُنسى بمرور الوقت، كما ان ظاهرة الفساد أصبحت اكبر المعوقات امام الإصلاح لا سيما بعد ارتباطها بشكل مباشر او غير مباشر ببعض الأحزاب الحاكمة وبالتالي فان محاسبة طرف سيؤدي الى اعتراض طرف اخر وكما اشرنا بسبب المحاصصة التي تاسس عليها نظام ما بعد عام 2003 .[1]

ولعل ذلك عائد بطبيعة الحال تركيبة الاقتصاد العراقي ومشروطية المؤسسات المالية الدولية في منح قروضها للبلدان التي تعاني من اختلالات هيكلية، واذا ما أردنا تقييم تجربة الإصلاح الاقتصادي بدقة لابد ان نشخص موطن الخلل الرئيس في هذه البرامج والتي شكلت آلية التحول نحو اقتصاد السوق العقبة الأساس في النهوض بواقع الاقتصاد العراقي، ولم يكن الخلل بالتحول نفسه بقدر ما كان بطريقة وآليات التحول، اذ قاد العلاج بالصدمة وفقاً لما اصطلح على تسميته (التحول المباشر) الى تدمير هيكل الاقتصاد

[1] Tawfeeq, Saif Nussrat, Karar Nouri Hameed, and Jumana Khaldon Saadoun. 2021. “The Role of US Financial Institutions in the International Economic Sanctions Mechanism”. Tikrit Journal For Political Science 4 (26):143-73.

العراقي والقضاء على تنافسيته وجعله سوقاً لتصريف المنتجات الأجنبية، في الوقت الذي كان من الاجدر اعتماد آلية التحول التدريجي بغية إعطاء الاقتصاد العراقي فسحة أكبر لتكييف أوضاعه مع النظام الاقتصادي الجديد(الرأسمالي). ولتشكل هذه الخطوة بداية النهاية للاقتصاد العراقي .

ثانياً: مستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق

عادةً ما يكون الحديث عن المستقبل مرهوناً بالمعطيات على ارض الواقع، وفيما يخص الإصلاح الاقتصادي في العراق يكون الواقع الاقتصادي هو مرآة المستقبل، فالواقع يشير كما أسلفنا الى اعتمادية شبه كاملة على القطاع النفطي بشكل جعل الاقتصاد العراقي تابعاً لأسعار النفط العالمية، وبالتالي يكون أي تذبذب في الأسعار العالمية للنفط يلقي بظلاله على الاقتصاد العراقي المثقل أصلاً بالديون والفساد وترهل قطاعه العام بالتزامن مع موجة التعيينات الأخيرة التي تشكل ضغطاً اضافياً على موازنة الدولة العامة.

ويمكن عد الورقة البيضاء التي تقدم بها وزير المالية السابق علي عبد الأمير علاوي عام 2020 بمثابة برنامج هادف للإصلاح برغم الانتقادات التي وجهت لها سيما وأنها جاءت في وقت ذروة الازمة المالية التي تمخضت عن جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط، اذ كان قرار رفع سعر الصرف قد أسهم في تقليل معدلات العجز في ميزان المدفوعات فضلاً عن تأمين معاشات الموظفين وكذلك حماية احتياطات البنك المركزي العراقي من النقد الأجنبي[1].وما بين المؤيدين والمعارضين لهذه الورقة الا انها شكلت خطوة في اتجاه المضي بخطوات اصلاح فاعلة التي لم يكتب لها الاستمرار.

وترفع حكومة السيد السوداني شعار الإصلاح كحال الحكومات السابقة غير ان ما يميز هذه الحكومة انها تمتلك مقومات النجاح الاقتصادي بالرغم من التركة الثقيلة التي توارثتها ، في ظل ارتفاع أسعار النفط والتي من شأنها ان تنعكس بالإيجاب على واقع الاقتصاد العراقي، فضلاً عن طرح جملة من الخطوات التي ان تم استثمارها فحتماً ستسهم في توجيه الاقتصاد وآخرها الاتفاق مع الإقليم حول تصدير النفط وتسوية الخلافات وان كانت بصورة مؤقتة، كونها ستشكل أساسًا مهمًا لمشروع قانون الموازنة العامة، ويتحتم على الجانبين التنفيذ الكامل والشامل للاتفاقية والالتزام بها، وان تكون خطوة نحو اتفاق نهائي وطويل الامد بينهما، غير ان هذا النجاح سيظل رهين الإفلات من التبعية للقطاع النفطي عبر نافذة تنويع مصادر الدخل وتنمية

[1] مهند حميد مهيدي، آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022، ص10.

القطاع الزراعي والصناعي، فضلاً عن تخفيض معدلات الفقر والبطالة والتضخم التي تعد بمجملها ملفات شائكة تنتظر هذه الحكومة. وتكمن مخاطر الجانب السلبي للتوقعات الاقتصادية على الامدين القصير والمتوسط بتراجع معدلات الطلب العالمي على النفط، وانعدام الأمن وعدم الاستقرار السياسي، وتزايد معدلات التضخم. في ظل ارتفاع أسعار المواد الغذائية التي قادت الى تنامي معدلات الفقر الموجودة مسبقًا وزيادة مخاطر الأمن الغذائي. الامر الذي سينعكس على الجوانب الاجتماعية ويفاقم من اضطراباتها[1].

ان مستقبل الإصلاح الاقتصادي في العراق يتوقف على وجود الإرادة الحقيقية الراغبة بالإصلاح، فالعراق في المرحلة المقبلة يحتاج الى القليل من السياسة والكثير من الاقتصاد، كون التجارب العالمية اثبتت ان تحقيق الإصلاح الاقتصادي هو السبيل الى بلوغ الإصلاح السياسي.فالعراق مؤهل كي يخطو خطوات ناجحة نحو تحقيق الاصلاح الاقتصادي وتحقيق تنمية اقتصادية، غير ان الجانب السياسي هو المتحكم بهذا المسار، فالعراق ولسنوات عديدة اتسمت طبيعته وبيئته السياسية بعدم الاستقرار، وهذا الامر جلي سواء كان في ايام النظام السابق أو في ظل الحكومات المتعاقبة منذ 2003 .اخيراً هناك فرصة امام الحكومة الحالية لتنفيذ الإصلاحات نحو التنويع الاقتصادي، ومعالجة التحديات الهيكلية طويلة الأمد ومعالجة تحديات المناخ. بشكل حاسم، وان تكون مصحوبة بإصلاحات مالية وتنويع اقتصادي يجعل هذه الإجراءات ممكنة ومستدامة .

الخاتمة:

ما ان اخذ الاقتصاد العراقي بالتعافي من الازمة المزدوجة التي عصفت به بعد عام 2014، حتى دخل في أتون ازمة من نوع آخر هي جائحة كورونا التي القت بظلالها على الاقتصاد العالمي برمته.لتشكل قيداً آخر على أداء الاقتصاد العراقي يضاف لقيود الفساد والطابع الريعي وارتفاع الفقر والبطالة، لذا فالاقتصاد العراقي امام مفترق طرق وان تبني نهج إصلاحي اقتصادي في ظل هذه القيود لابد وان يمر بمراحل صعبة تحتاج لوضع استراتيجيات فاعلة للنهوض بالاقتصاد العراقي، مما يستلزم احداث جملة تغييرات على صعيد السياسات الكلية وكذلك الشروع بإجراء إصلاحات هيكلية تكون ضرورية لإدامة استمرارية الاقتصاد على المدى الطويل، وصولاً الى تحقيق النمو المستدام.

[1] Iraq Economic Monitor A New Opportunity to Reform,The World Bank,report fall 2022,p5.

أما اهم التوصيات التي توصلت اليها الدراسة فهي:

1.ان تمارس وزارة التخطيط دورها في وضع الخطط الاستراتيجية للمستقبل وتوفر المعلومات المطلوبة لإصلاح الاقتصاد، وتضعها أمام المسؤولين والمستثمرين والرأي العام.

2. ضرورة انشاء مجلس اقتصادي تخصصي مستقل يكون ارتباطه بمجلس الوزراء يكون هدفه الأساس متمثلاً بتنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط.

3. تطوير القطاعات الاقتصادية غير النفطية وتحفيز الاستثمارات الخاصة والأجنبية.

4. الاهتمام بالجانب التشريعي وذلك من خلال تشريع القوانين ذات الابعاد الاقتصادية.

Conclusion:

As soon as the Iraqi economy began to recover from the double crisis that afflicted it after 2014, it entered into a crisis of another kind, which is the Corona pandemic, which cast a shadow over the entire global economy.

To constitute another constraint on the performance of the Iraqi economy in addition to the constraints of corruption, the rentier nature, the rise in poverty and unemployment, so the Iraqi economy is at a crossroads and the adoption of an economic reform approach in light of these constraints must go through difficult stages that need to develop effective strategies for the advancement of the Iraqi economy, which necessitates making a number of changes to At the level of macro policies, as well as the initiation of structural reforms that are necessary to sustain the continuity of the economy in the long term, leading to achieving sustainable growth.

Finally, the coming governments should be clear and bold in addressing the imbalances and weaknesses, and that the huge problems facing the ethnic economy should be solved with a new idea that is completely different from what was proposed previously.

المصادر العربية:

اولاً: الكتب

1. إبراهيم مصطفى وآخرون ، المعجم الوسيط ، الجزء الأول ، دار الدعوة ، استانبول. تركيا. 1989.
2. سميرة إبراهيم أيوب ، صندوق النقد الدولي و قضية الإصلاح الاقتصادي و المالي ، دراسة تحليلية و تقييميه . مركز الإسكندرية للكتاب ، 2000.
3. عبد الحسين العنبكي، الإصلاح الاقتصادي في العراق: تنظير لجدوى الانتقال لاقتصاد السوق، مركز العراق للدراسات، بغداد،2008.
4. كريم عادل درويش ، مفهوم الإصلاح الاقتصادي ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2008 .
5. موسى فرج، الفساد في العراق خراب القدوة وفوضى الحكم، دار امل الجديدة، ط1، دمشق،2014

ثانياً: المجلات والدوريات

1. احمد عمر الراوي، السياسات المطلوبة لتحقيق الاستدامة المالية في العراق والحد من آثار الدين العام، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 27، مجلد 11، 2019.
2. جميل حميد، الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية بين التوجهات الذاتية ووصفات صندوق النقد الدولي . مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (32) ، 2000.
3. جون اودلينج، التكييف بمساعدة مالية من الصندوق، خبرة وتجارب 7 بلدان، التمويل والتنمية، المجلد 19، العدد 4 ديسمبر 1982.
4. ديانا هاشم جاسم، تطور مسار الدّين في العراق وفقاً للأداء الاقتصادي الحالي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2022.
5. سعدي إبراهيم حسين، المحاصصة السياسية ووحدة الخطاب العراقي الخارجي بعد عام 2003، المجلة السياسية والدولية، كلية العلوم السياسية الجامعة المستنصرية، العدد 39، 2019.
6. فرحان محمد حسن، اتجاهات السياسة المالية في العراق في ظل ريعية الدولة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، المجلد الرابع عشر، العدد 1، 2017.
7. لورنس يحيى صالح وعقيل مكي كاظم، ريعية الاقتصاد العراقي وضرورات تنويع مصادر الدخل بعد العام 2003، مجلة الإدارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، ، السنة 39 ، العدد 108، 2016.
8. مهند حميد مهيدي، آفاق الإصلاح الاقتصادي في العراق، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد 2022.
9. ناجي ساري فارس، واقع وآفاق القطاع الصناعي في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، مركز دراسات البصرة والخليج العربي، العدد 36 حزيران 2018.
10. هاني مالك العسكري، الاقتصاد العراقي والأزمات المزدوجة للمدة(2014–2020) تداعيات التأثير ومقاربات التغيير، مجلة اقتصاديات الاعمال العدد الخاص ج2 أيلول/2021.

ثالثاً: المصادر الأجنبية

1.Marcelo selowsky. International monetary fund. Finance and development. 1987 .

2.Abdulwahab Mohammed Jawad AL.musawi, Corruption and Its Economic and Social Impacts on Iraq's Economy Developmental Reality, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 8, Issue 11, 2019.

3. Iraq Economic Monitor A New Opportunity to Reform,The World Bank,report fall 2022.

4.Corruption Perceptions Index ,at: https://www.transparency.org/en/cpi/2022.

References:

First: books

1. Ibrahim Mustafa and others, Al-Mujam Al-Waseet, Part One, Dar Al-Dawa, Istanbul. Türkiye. 1989.
2. Samira Ibrahim Ayoub, The International Monetary Fund and the issue of economic and financial reform, an analytical and evaluation study. Alexandria Book Center, 2000.
3. Abdul-Hussein Al-Anbaki, Economic Reform in Iraq: Theorizing the Feasibility of Transitioning to a Market Economy, Iraq Center for Studies, Baghdad, 2008.
4. Karim Adel Darwish, The Concept of Economic Reform, Arab Planning Institute, Kuwait, 2008.
5. Musa Faraj, Corruption in Iraq, the ruin of role models and the chaos of governance, New Amal House, 1st edition, Damascus, 2014

Second: magazines and periodicals

1. Ahmed Omar Al-Rawi, Policies Required to Achieve Financial Sustainability in Iraq and Limit the Effects of Public Debt, Anbar University Journal of Economic and Administrative Sciences, Issue 27, Volume 11, 2019.
2. Jamil Hamid, Economic Reform in Developing Countries Between Self-Directions and Prescriptions of the International Monetary Fund. Management and Economics Journal, Issue (32), 2000.
3. John Audling, Adaptation with IMF Financial Assistance, Experience and Experience of 7 Countries, Finance and Development, Volume 19, Issue 4 December 1982.
4. Diana Hashim Jassim, The evolution of the course of debt in Iraq according to the current economic performance, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad 2022.
5. Saadi Ibrahim Hussein, Political Quotas and the Unity of the Iraqi External Discourse after 2003, The Political and International Journal, College of Political Science, Al-Mustansiriya University, Issue 39, 2019.

6. Farhan Muhammad Hassan, Financial Policy Trends in Iraq in light of the state rentier, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, College of Administration and Economics, University of Kufa, Volume Fourteen, Number 1, 2017.
7. Lawrence Yahya Salih and Aqil Makki Kazem, the rents of the Iraqi economy and the necessities of diversifying sources of income after 2003, Journal of Administration and Economics, College of Administration and Economics, University of Baghdad, Year 39, Issue 108, 2016.
8. Mohanad Hameed Mahidi, Prospects for Economic Reform in Iraq, Al-Bayan Center for Studies and Planning, Baghdad 2022.
9. Naji Sari Faris, The Reality and Prospects of the Industrial Sector in Iraq, Gulf Economist Journal, Center for Basra and Arabian Gulf Studies, Issue 36 June 2018.
10. Hani Malik Al-Askari, The Iraqi Economy and Double Crises for the Period (2014-2020), Implications of Impact and Approaches to Change, Journal of Business Economics, Special Issue, Volume 2, September 2021.
11.
Tawfeeq, Saif Nussrat, Karar Nouri Hameed, and Jumana Khaldon Saadoun. 2021. “The Role of US Financial Institutions in the International Economic Sanctions Mechanism”. Tikrit Journal For Political Science 4 (26):143-73.

Third: Foreign sources

1. Marcelo Selowsky. International monetary fund. Finance and development. 1987.
2.Abdulwahab Mohammed Jawad AL.musawi, Corruption and Its Economic and Social Impacts on Iraq's Economy Developmental Reality, International Journal of Innovation, Creativity and Change, Volume 8, Issue 11, 2019.
3. Iraq Economic Monitor A New Opportunity to Reform, The World Bank, report fall 2022.
4 .Corruption Perceptions Index, at: https://www.transparency.org/en/cpi/2022.